

Distr.: General
25 September 2015
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٢٨ (٢٠١٥)، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لغاية ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، وطلب إليَّ موافاته كل ٩٠ يوما بتقرير عن تنفيذ ولاية البعثة. ويقدم التقرير معلومات مستكملة وتحليلا للتراع والوضع السياسي وكذلك البيئة التشغيلية في دارفور خلال الفترة من ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٥، وهو تاريخ نشر تقريري السابق (S/2015/378)، حتى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. كما يقدم الإنجازات التي حققتها العملية المختلطة في تنفيذ الأولويات الاستراتيجية المنقحة، التي أقرها مجلس الأمن في قراراته ٢١٤٨ (٢٠١٤)، ٢١٧٣ (٢٠١٤) و ٢٢٢٨ (٢٠١٥)، وفي تحقيق النقاط المرجعية المنقحة (انظر S/2014/279 والقرار ٢٢٢٨ (٢٠١٥)). وبالإضافة إلى ذلك، يسلط التقرير الضوء على التحديات الرئيسية التي تواجه تنفيذ الولاية تنفيذا فعالا ويقدم آخر المعلومات عن مواصلة تنفيذ الاستعراض الاستراتيجي لعام ٢٠١٤، ونقل المهام إلى فريق الأمم المتحدة القطري واستراتيجية الخروج.

ثانيا - ديناميات التراع والحالة الأمنية

ألف - الاتجاهات السائدة وديناميات النزاع في دارفور

٢ - لا يزال التراع في دارفور يتسم بالعمليات العسكرية التي تشنها حكومة السودان لمكافحة التمرد بهدف الحد من القدرة العملياتية للحركات المسلحة غير الموقعة. وقد ركزت القوات الحكومية جهودها بوجه خاص على طرد جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد





280915 280915 15-15919 (A)



من معقله في منطقة جبل مرة، ومنع حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي من إعادة تجميع قواهما.

القتال بين القوات الحكومية وجماعات المتمردين

٣ - في أواخر أيار/مايو وأوائل حزيران/يونيه، واصلت القوات الحكومية عمليات مكافحة التمرد بحشد تعزيزات كبيرة للقوات في منطقة جبل مرة في محاولات أخرى لطرد جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد من منطقة روكيرو. وفي ٧ حزيران/يونيه، وقعت عمليات قصف جوي في قرية ترغه وبرقو في وسط دارفور. وفي يوم ٨ حزيران/يونيه، قامت عناصر تابعة لجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد بإعداد كمين لقافلة تابعة للقوات المسلحة السودانية كانت في طريقها إلى روكيرو، بالقرب من قرية سافانقا حول بلدة قولو. وفي يومي ١١ و ١٤ حزيران/يونيه، تم قصف مواقع جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد من الجو في منطقتي دالو وسولو، غرب روكيرو. وفي يومي ١٥ و ١٦ حزيران/يونيه، نفذت القوات الحكومية عمليات جوية وبرية في القرى القريبة من رواتا. وقد نجح القصف الجوي والهجوم البري جنبا إلى جنب في طرد جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد من قرى روكيرو ورواتا ووبرقو.

٤ - وبعد تحقيق مكاسب عسكرية هامة ضد الحركات المسلحة من خلال تنفيذ المرحلة الثانية من عملية ”الصيف الحاسم“ لمكافحة التمرد من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٥، حافظت الحكومة على الهدنة، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى القيود المفروضة على حركة قواتها خلال موسم الأمطار. وقد أتاحت هذه الهدنة لجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد فرصة القيام بعدة هجمات مضادة، بما في ذلك شن هجوم على مركز للمراقبة تابع للقوات المسلحة السودانية في جبل كيبي بالقرب من قولدو في وسط دارفور، في ٣ تموز/يوليه، وعلى نقطتين من نقاط التفتيش التابعة للقوات المسلحة السودانية قرب بلدة قولو، وسط دارفور، يوم ٤ تموز/يوليه. وبالقيام بذلك، حاول جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد إثبات أهميته الدائمة لهذا النزاع عن طريق تعطيل سيطرة الحكومة الفعلية على منطقة قولدو. وفي ٢ أيلول/سبتمبر، أطلق جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد سراح ١٣ جنديا من جنود القوات المسلحة السودانية المحتجزين في جبل مرة منذ عام ٢٠١٢.

٥ - وعلى النقيض من ذلك، تجنبت حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي، إلى حد كبير المواجهة مع القوات الحكومية في مناطق النزاع الرئيسية في الوسط (مناطق شنقل طوباية، ودوبو، وثابت، وسوق فانقا، والطويلة) والممرات الشمالية

(منطقة شمال شرق كتم وأم بارو شمال دارفور). ويعتقد أن يكون هذا الموقف نتيجة للتأثير الرادع لتعزيزات الحكومة، بما في ذلك قوات الدعم السريع، في المواقع الاستراتيجية التي تقع بين فانقاسوك والطويلة وشنقل طوباية، وكذلك للخسائر الكبيرة في الأفراد والمعدات التي منيا بها في المعركة مع القوات الحكومية في نيخارا بالقرب من تلس بجنوب دارفور، في نيسان/أبريل ٢٠١٥.

٦ - ومع ذلك، في ١٤ حزيران/يونيه، قامت جماعة مسلحة مجهولة الهوية بمهاجمة موقع للقوات المسلحة السودانية في قرية تعلبا شمال شرق الطويلة، مما أسفر عن مقتل اثنين من جنود القوات المسلحة السودانية. وفي ١٦ حزيران/يونيه، تعرضت القوات المسلحة السودانية لهجوم مماثل في أورشي، شرق أم بارو في شمال دارفور. ولم تتمكن العملية المختلطة من تأكيد تورط عناصر جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي أو عناصر حركة العدل والمساواة في هذه الهجمات. وفي الوقت نفسه، قامت مجموعة منشقة أخرى بقيادة عباس أسيل وهو عضو سابق في مخابرات جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، في ١٥ حزيران/يونيه، بمهاجمة معسكر تابع للحكومة في صليح في جبل مون شمال الجنينة، بغرب دارفور، مما أدى إلى مقتل اثنين من جنود القوات المسلحة السودانية.

٧ - وفي ١٤ تموز/يوليه اشتبك جيش تحرير السودان/فصيل الإرادة الحرة، وهو مجموعة منشقة مسلحة متحالفة مع الحكومة، إلى جانب ميليشيات الرزيقات الشمالية، مع عناصر من قوات الدفاع الشعبي في كفود، شمال دارفور، مما أدى إلى مقتل ستة مدنيين ونهب وإحراق السوق المحلية. وفي ٥ آب/أغسطس، توسطت الحكومة لإبرام اتفاق لوقف الأعمال العدائية بين الخصوم.

النزاعات المحلية والعنف القبلي

٨ - تقليديا، يحدث النزاع بين المجتمعات المحلية في دارفور حول إمكانية الوصول إلى الموارد واستخدامها وإدارتها، في معظم الأحيان بين المجتمعات الزراعية المستقرة والبدوية الرعوية ويقوم القادة المحليون بحلها عموما من خلال الآليات التقليدية. وعلى الرغم من جهود الوساطة المحلية، فقد ظلت الأسباب الكامنة وراء هذا العنف دون معالجة إلى حد بعيد. وعلاوة على ذلك، فإن النزاع بين الحكومة وحركات المتمردين تجاوز النزاعات حول الموارد، وساهم في زيادة كبيرة في وتيرة الاقتتال القبلي وشدته. وقد أدى استخدام الميليشيات المحلية في النزاع القبلي إلى جانب تأثيرها المستمر، وتوافر الأسلحة للجماعات المحلية وشيوع الإفلات من العقاب على نطاق واسع، إلى جعل النزاع القبلي السبب الرئيسي للموت بسبب العنف وتشريد عدد كبير من المدنيين في أجزاء عديدة من دارفور.

٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت العملية المختلطة ١٣ حادثا من حوادث الاقتتال القبلي، كان معظمها بين العشائر العربية، أسفرت عن وفاة ١٦٤ شخصا، بالمقارنة مع ١١ حادثا أودت بحياة ٢٧٨ شخصا خلال الفترة السابقة. وفي معظم الحالات، كانت الحكومة تتدخل بسرعة لوضع حد للعنف واحتواء الموقف. وقام الولاة المعينون حديثا بوجه خاص، في شرق وجنوب دارفور باتخاذ تدابير قوية للحد من العنف القبلي داخل ولاياتهم، بما في ذلك إنشاء مناطق أمنية عازلة بين الطوائف المتحاربة، والضغط عليهم للامتناع عن العنف وإلقاء القبض على الجناة المشتبه بهم. ومع ذلك، فإن استمرار تكرار هذه النزاعات يشير إلى ضرورة القيام بعمليات المصالحة التي تتجاوز مجرد احتواء العنف ومعالجة الأسباب الجذرية لهذه الظاهرة وذلك لضمان استدامة التعايش السلمي بين المجتمعات المحلية.

المنازعات حول الأراضي

١٠ - ملكية الأراضي هي السبب الكامن وراء الخلافات بين عشائر المعالية والرزيقات في أبو كرينكا وعديلة، شرق دارفور، وبيرتي والزيادية في المالحة، والكوما ومليط بشمال دارفور. وأدى اكتشاف حقول النفط في المناطق التي تقيم فيها عشيرة المعالية والتي تدعي عشيرة الرزيقات الجنوبية ملكيتها إلى النزاع بينهما.

١١ - ولا يزال النزاع بين عشيرتي المعالية والرزيقات الجنوبية، الذي أسفر عن مقتل ٣٢٠ شخصا في آب/أغسطس ٢٠١٤ و ١٠٧ أشخاص في أيار/مايو ٢٠١٥، دون حل ولا تزال علاقاتهما متوترة. وفي ١٨ تموز/يوليه، احتشد ما يقرب من ٥٠٠ شاب من عشيرة الرزيقات الجنوبية، بالقرب من الضعين استعدادا للهجوم على المعالية بعد بضعة أيام. وأدى انتشار الأنباء عن الحشد إلى نزوح ما لا يقل عن ١٥٠ شخصا معالياً من أم ركوبه إلى مناطق أبو كرينكا، وعديلة، وهلال أبو جبرا. وتم منع الهجوم بعد تواصل حاكم ولاية جنوب دارفور مع زعماء الرزيقات الجنوبية، ونشر المزيد من القوات المسلحة السودانية في المنطقة العازلة، التي أنشئت بعد القتال بين العشيرتين في أيار/مايو ٢٠١٥.

١٢ - وعلى الرغم من التوقيع على اتفاق وقف الأعمال العدائية في آذار/مارس ٢٠١٥، فقد تجددت المعارك بين قبيلتي بيرتي والزيادية يوم ٤ تموز/يوليه في محلة مليط بشمال دارفور، بسبب سرقة المواشي. وفي ٥ تموز/يوليه، هاجمت قبيلة الزيادية قرية حلة عبد الرحيم بالقرب من مليط، مما أسفر عن مقتل سبعة من البيرتيين ونهب ممتلكاتهم. وعلى سبيل الانتقام من بني عمران ودعمهم لقبيلة الزيادية في الحوادث السابقة، قام رجال قبيلة بيرتي يومي ٨ و ١٠ تموز/يوليه، بمهاجمة وإحراق ست قرى لبني عمران مما أسفر عن عدد غير مؤكد من القتلى. وفي ١٢ تموز/يوليه، وقّعت قبيلتا بيرتي والزيادية اتفاقا منفصلا لوقف الأعمال العدائية مع

حكومة الولاية، في حين تم نشر قوات إضافية من القوات المسلحة السودانية إلى مليط لتحقيق استقرار الوضع. وفي ظل عدم التوصل إلى عملية مصالحة حقيقية قابلة للاستمرار، استؤنف القتال مرة أخرى مع بني عمران، الذين هاجموا قرية حلة إبراهيم وتسببوا في مقتل اثنين من قبيلة بيرتي يوم ٢٧ تموز/يوليه، وقاموا مع قبيلة الزيادية بالهجوم على قرية حسبان الدوما في الطويشة، في شمال دارفور، الذي أسفر عن مقتل اثنين آخرين من قبيلة بيرتي يوم ١٧ آب/أغسطس.

سرقة المواشي

١٣ - لا تزال حوادث سرقة المواشي، ولا سيما في شرق وجنوب دارفور، أثناء موسم الهجرة المستمرة، إلى جانب الافتقار إلى سيادة القانون الفعالة والمؤسسات القضائية على الصعيد المحلي، وتفاقم التراعات القبلية. وقد استؤنف القتال في الفترة من ١٣ إلى ١٦ تموز/يوليه بين الهبانية والرزيقات الجنوبية في السونتا، جنوب دارفور، والفردوس، شرق دارفور، مما أدى إلى مقتل ٤٦ شخصا. وردا على ذلك، عززت الحكومة المناطق العازلة التي أنشأها القوات المسلحة السودانية بين العشيرتين، في حين قامت سلطات جنوب دارفور باعتقال ٢١ شخصا من الرزيقات الجنوبية و١١ شخصا من الهبانية فيما يتعلق بهذه الحوادث. وفي جنوب دارفور أيضا، استؤنف القتال بين الفلاتة وسلامات على سرقة المواشي من ١٣ إلى ١٥ آب/أغسطس في منطقة النضيف في بُرام وأسفر عن مقتل ٨٣ شخصا. وأبرم اتفاق لوقف إطلاق النار بين القبيلتين في ٧ أيلول/سبتمبر. وتم تسجيل المزيد من الاشتباكات ذات الصلة بسرقة المواشي في شرق دارفور يوم ٢ تموز/يوليه بين المعالية والرزيقات الشمالية في قرية أبو دويمان في شعيرية ويوم ٤ تموز/يوليه، بين الرزيقات الشمالية والهبانية في أم الخيرات، إلى الجنوب الشرقي من الضعين، مما أدى إلى سقوط ثلاثة قتلى.

الوصول إلى الأراضي الزراعية

١٤ - كانت التراعات على استخدام الأراضي الزراعية والوصول إليها بين المجتمعات البدوية والمستقرة بارزة خاصة في شرق وجنوب وغرب دارفور خلال موسم الهجرة والزراعة الجاري. وفي شرق دارفور، وقعت اشتباكات يوم ٢ تموز/يوليه، بين قبيلتي البرقد وغزام في قرية أم كراشة بالقرب من مهاجرية، مما أسفر عن مقتل اثنين من البرقد واثنين من أفراد الشرطة الحكومية اللذين حاولا تهدئة الوضع. وفي ٤ تموز/يوليه، اشتبك بني حسين وسلامات في منطقة إنقمبيل شمال أم دخن بوسط دارفور، مما أدى إلى مقتل شخص واحد.

وفي جنوب دارفور، قتل اثنان من رجال قبيلة المساليت في مواجهة مع الرزيقات الجنوبية في منطقة قرتباك بالقرب من قريضة يومي ١٨ و ١٩ تموز/يوليه. وقد ازدادت حدة التوترات بين المزارعين المحليين والمجتمعات البدوية بشكل ملحوظ خلال شهر تموز/يوليه في منطقة عيشة برا بولاية غرب دارفور، إلى الجنوب الشرقي من الجنينة؛ وعمدت السلطات القبلية إلى تعليق الأنشطة الزراعية في انتظار حل النزاع.

١٥ - وفي كثير من الأحيان، يقوم العرب الرحل في جميع أنحاء ولايات دارفور الخمس بمنع المزارعين النازحين من الوصول إلى مزارعهم والاعتداء البدني عليهم ومضايقتهم وتدمير محاصيلهم. وخلال الفترة قيد الاستعراض في غرب دارفور، على سبيل المثال، يقوم العرب المسلحون بمنع المزارعين من الوصول إلى مزارعهم بالقرب من مخيمات النازحين كريندينق الأول والثاني، وكرينيك وسيسي شرق الجنينة ويطالبونهم بتسديد دفعات مقابل استخدامها أو بالتنازل عن حقوق ملكيتها خطيا.

الإجرام واللصوصية

١٦ - تم تسجيل ما مجموعه ٣٩١ من الحوادث الإجرامية التي أدت إلى مقتل ٩٣ شخصا بالمقارنة مع ٣١٦ من الحوادث ومقتل ٥٠ شخصا خلال الفترة السابقة مما يمثل اتجاها تصاعديا مستمرا على مدى الأشهر العشرة الماضية. وشملت الجرائم الأكثر شيوعا القتل العمد (٨)، والاغتصاب (٤٢)، والهجمات بالأسلحة النارية (٧٣)، والسطو المسلح (٦٦)، والشروع في السطو (٢٠)، والاعتداء/التحرش (٦٩)، والسرقة/السطو (٢٩)، والنهب (٨)، والاختطاف (٢١)، والإحراق العمد (٥)، والكمائن (١١)، والتهديد (١٠)، وسرقة المواشي (٢٩).

١٧ - وفي شمال دارفور، شهدت المنطقة المحيطة بمدينة كُتُم ارتفاع معدلات الجريمة بسبب وجود ميليشيات الرزيقات الشمالية وعناصر حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي كذلك. وفي ٢٢ تموز/يوليه، قام رجال مسلحون على متن ثلاث سيارات بيك - أب بمهاجمة قرية عنقة، شمال شرق مدينة كتم، مما أسفر عن مقتل تسعة أشخاص واختطاف مدني واحد ونهب الممتلكات وسرقة المواشي. وبعد هجمات مماثلة على النازحين في منطقة لبدو شرق دارفور في أوائل آب/أغسطس، قامت الحكومة بتعزيز وجود القوات المسلحة السودانية وقوات الشرطة في المنطقة من أجل إنفاذ سيادة القانون.

باء – التطورات السياسية

١٨ – في أعقاب الانتخابات الوطنية السودانية التي جرت في نيسان/أبريل وتشكيل حكومة جديدة في حزيران/يونيه ٢٠١٥، واصل فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ مشاركته مع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل الوقوف على وجهات نظرهم بشأن آفاق إجراء حوار وطني موثوق وشامل للجميع في السودان ودور الوساطة المتزامنة في هذا السياق. وفي الفترة من ٢ إلى ٤ آب/أغسطس، سافر الفريق إلى الخرطوم واجتمع مع الحكومة وأحزاب المعارضة التي تتخذ من الخرطوم مقرا لها. وفي اجتماعه مع الرئيس ثابو مبيكي رئيس الفريق، يوم ٣ آب/أغسطس، أكد الرئيس البشير أن الحوار الوطني هو عملية مملوكة للسودان وينبغي أن يجري داخل البلد، وبالتالي فإنه ليس هناك حاجة لعقد اجتماع قبل الحوار في أديس أبابا. وأضاف أن الحوار سيعقد بمشاركة الحركات المسلحة في دارفور والحركة الشعبية لتحرير السودان/ قطاع الشمال أو دون مشاركتها.

١٩ – وخلال اجتماعه مع اللجنة التحضيرية للحوار الوطني (”آلية ٧+٧“) في ٥ آب/أغسطس، أشار الرئيس البشير إلى أن الحوار الوطني سيبدأ يوم ١٠ تشرين الأول/أكتوبر وأنه سيتم بذل الجهود اللازمة لكفالة مشاركة أحزاب المعارضة وأصحاب المصلحة الرافضين. وفي ٢٠ آب/أغسطس، عقد الرئيس البشير الجمعية العامة للحوار الوطني في الخرطوم دون مشاركة أحزاب المعارضة الرئيسية، وأعرب عن استعداده لإعلان وقف إطلاق النار لمدة شهرين في دارفور والمنطقتين ومنح العفو لأولئك الذين يقررون الانضمام إلى الحوار. وأكد ممثلو المعارضة السودانية المسلحة والسياسية خلال اجتماعهم مع فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ في أديس أبابا في ٢٢ آب/أغسطس رفضهم للمشاركة في الحوار الوطني في ظل الظروف الراهنة وفي إطار الشكل الحالي، ودعوا إلى اتباع نهج جديد من خلال قيام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بتعزيز فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي.

٢٠ – وفي الفترة من ١٩ إلى ٢٣ آب/أغسطس، قام مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بزيارة السودان بما في ذلك دارفور، لتقييم الوضع. والتقى المجلس خلال زيارته بمسؤولي الحكومة، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وزار مخيمات النازحين. وفي أعقاب الزيارة، أصدر مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي خلال جلسته ٥٣٩ المعقودة في ٢٥ آب/أغسطس بيانا طلب فيه من حكومة السودان الامتناع عن أي عمل من شأنه أن يقوض عقد حوار وطني موثوق وشامل للجميع، وأكد من جديد دعوته لعقد اجتماع عاجل في أديس أبابا قبل اجتماع الحوار الوطني تحت رعاية

فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ. كما طلب مجلس السلام والأمن إلى الفريق بأن يواصل مشاركته في هذا السياق، وأن يقدم تقريرا في غضون ٩٠ يوما عن إعادة إشراك جميع أصحاب المصلحة السودانيين في هذه العملية. وفي ٣٠ آب/أغسطس، نُقل عن الرئيس البشير في وسائط الإعلام تأكيده مجددا معارضة حكومته لعقد اجتماع خارج السودان قبل مؤتمر الحوار الوطني. وفي ٤ أيلول/سبتمبر، ذُكر أن اللجنة المخصصة التي أنشئت في إطار ''آلية ٧ + ٧'' للنظر في قرار مجلس السلام والأمن، قدمت توصياتها ورفضت عقد مثل هذا الاجتماع قبل الحوار. وفي أعقاب اجتماع قيادة الجبهة الثورية السودانية في باريس، في الفترة من ٩ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر، اعتمدت الجبهة خارطة طريق أعربت فيها عن استعدادها لتوقيع اتفاق مع الحكومة لوقف القتال لمدة ستة أشهر وتأييدها لعقد اجتماع قبل الحوار.

جيم - الوضع الإنساني

٢١ - لا تزال الحالة الإنسانية في دارفور تتسم بالنزوح على نطاق واسع ولفترات طويلة. وشهدت الفترة التي يغطيها التقرير الحالي انخفاض مستوى النزوح الجديد عما كان عليه خلال النصف الأول من العام، وتلقي المنظمات الإنسانية تقارير عن نزوح عدد لا يتجاوز ٥ ٠٠٠ شخص إلا قليلا بسبب الاقتتال القبلي في مليط بشمال دارفور والبيضا غرب دارفور. وقد تحققت المنظمات الإنسانية من نزوح أكثر من ١٠٤ ٠٠٠ شخص حديثا في عام ٢٠١٥، وتلقت تقارير غير مؤكدة عن نزوح عدد إضافي يبلغ ٦٩ ٠٠٠ شخص، معظمهم في المناطق التي يصعب الوصول إليها في جبل مرة وما حوله. وقد عاد حوالي ٥٠ ٠٠٠ نازح منذ بداية العام إلى مواطنهم الأصلية. ولا يزال هناك عدد من النازحين يربو مجموعهم على ٢,٦ مليون شخص في جميع أنحاء دارفور.

٢٢ - وفي الفترة من ٤ إلى ٧حزيران/يونيه، أجرى الشركاء في المجال الإنساني بالتعاون مع العملية المختلطة والسلطات المحلية، بعثة تقييم متكاملة لمنطقة قولدو ونيرتيتي غرب جبل مرة في وسط دارفور. وتبين لبعثة التقييم أن ما يقرب من ٢٥ ٠٠٠ شخص فروا إلى المدن من القرى المجاورة في الربع الأول من عام ٢٠١٥، وأهم في حاجة إلى معونة إنسانية شاملة. وتشمل الثغرات الرئيسية المتبقية في قولدو خدمات الرعاية الصحية والمياه ومرافق الصرف الصحي. وفي أوائل حزيران/يونيه أيضا، أجرت ثلاث منظمات غير حكومية محلية بعثة لتقييم الاحتياجات في محلة شرق جبل مرة في جنوب دارفور، وهي منطقة أخرى كانت إمكانية وصول المنظمات الإنسانية إليها محدودة، وقامت بتحديد نحو ٢٠ ٠٠٠ شخص في حاجة إلى مساعدات إنسانية أساسية. وعلى الرغم من التأخيرات الأولية في الوصول إلى

المنطقة، لا يزال الوصول إلى بلدة أبو كارينكا، شرق دارفور، مفتوحا طوال شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس، من خلال تقديم المعونة الغذائية والدعم الصحي والتغذوي وفي مجال التعليم والمياه والصرف الصحي والمأوى وغيرها من أشكال الدعم.

٢٣ - وفي أعقاب التقارير عن زيادة معدلات الوفيات بسبب سوء التغذية في نيرتيتي بوسط دارفور، قامت منظمة الأمم المتحدة للطفولة وشركاؤها بزيارة المنطقة، وتأكدت من أن ستة أطفال، وصلوا من المناطق التي تفتقر إلى خدمات التغذية توفوا في المستشفى المحلي منذ بداية تموز/يوليه بسبب المضاعفات المرتبطة بسوء التغذية. ويواصل الشركاء في المجال الإنساني سعيهم للحصول على الإذن بتوسيع نطاق خدمات التغذية المنقذة للحياة في جبل مرة وما حوله. وعلى الرغم من القيود المتعلقة بإمكانية الوصول، تمكنت اليونيسيف وشركاؤها خلال الفترة المشمولة بالتقرير من تطعيم ٤٧٠ ٣٢٨ طفلا ضد الحصبة (٩١ في المائة من الهدف).

دال - بيئة العمل

الهجمات التي شُنّت على العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

٢٤ - خلال الفترة التي يغطيها التقرير، تم تسجيل ما مجموعه ٦٩ من الحوادث والأعمال العدائية ضد العملية المختلطة وموظفيها في دارفور، بالمقارنة مع ٦٠ في الفترة السابقة، بما في ذلك ٣٥ حالة من اقتحام المكاتب وسرقة محتوياتها، و ١٩ من حوادث السطو، و ١٥ من حوادث سرقة السيارات.

٢٥ - وفي ٢٤ أيار/مايو، أقدم مسلحون مجهولون على متن دراجة نارية على قتل موظف وطني تابع للعملية المختلطة بالقرب من قاعدة للبعثة في زالنقي بوسط دارفور. و لم يتم تحديد الدافع وراء الهجوم ولا تزال العملية المختلطة والشرطة تحقق في الحادث. وفي ٢ حزيران/يونيه، تعرضت قافلة تابعة لأحد المقاولين كانت تنقل معدات مملوكة للوحدات تابعة لوحدة الشرطة المشكلة لبنغلاديش، وتسافر دون مرافقة عسكرية خلافا لمشورة العملية المختلطة، لهجوم جنوب ميناواشي، جنوب دارفور. وتمكنت الشرطة الحكومية وقوات الدعم السريع من قتل ثلاثة من الجناة وإلقاء القبض على خمسة منهم أثناء مطاردهم ونجحت في استرداد المعدات. ووقعت هجمات أخرى على قوافل العملية المختلطة من قبل مسلحين مجهولين يومي ١٥ و ٢٤ تموز/يوليه على التوالي، شمال غرب مدينة كتم في شمال دارفور، وبالقرب من موقع فريق تُلُس بجنوب دارفور. و لم يبلغ عن وقوع إصابات في هذه الحوادث، بينما ردت القوات التابعة للعملية المختلطة على إطلاق النار ضد الجناة الذين لاذوا بالفرار.

وفي ١٨ آب/أغسطس، قامت مجموعة مسلحة مجهولة أخرى بإيقاف قافلة تابعة للعملية المختلطة لفترة وجيزة في الجزيرة قرب مليط بشمال دارفور، و لم يبلغ عن وقوع إصابات.

٢٦ - وفي ٦ حزيران/يونيه، تم إطلاق سراح اثنين من العمال المتعاقدين الدوليين اللذين تم اختطافهما في زالنجي بوسط دارفور يوم ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، في صحة جيدة. وقد أفرج عن الموظف الوطني التابع للعملية المختلطة، الذي اختطفه مسلحون في نيرتيتي بوسط دارفور، في ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٥، بعد خمسة أيام من اختطافه.

٢٧ - ومن أجل تحسين أمن موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من الموظفين، قامت العملية المختلطة بتسيير دوريات مكثفة وتوفير حراسة مسلحة للحركة في الفاشر، واستمرت زيادة التنسيق مع الأجهزة الأمنية الحكومية لملاحقة مرتكبي الهجمات ضد العملية المختلطة على نحو أكثر فعالية. وعلاوة على ذلك، اتفقت العملية المختلطة والمدعي الخاص المعني بجرائم دارفور في ٢٨ حزبران/يونيه على إنشاء فريق مشترك من أجل استعراض جميع الهجمات التي ارتكبت ضد أفراد البعثة وممتلكاتها بهدف التعجيل في التحقيقات والمحاكمات في القضايا التي لم يبت فيها بعد. ومن أجل مكافحة الزيادة في الإجرام في الفاشر، أصدر الوالي الجديد لشمال دارفور مرسوما في ٣٠ حزيران/يونيه بفرض إجراءات أمنية مشددة. وفي ١٤ تموز/يوليه، قامت الوحدة الحكومية لمكافحة سرقة السيارات باعتقال ثلاثة أشخاص مسلحين يشتبه في قيامهم بسرقة سيارات موظفي الأمم المتحدة في الفاشر.

الهجمات على وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والعاملين في المجال الإنساني

٢٨ - تم تسجيل ما مجموعه ٢٥ من الحوادث الجنائية التي ارتكبت ضد العاملين في المجال الإنساني، وهو ما يمثل انخفاضا من ٤٠ حادثا في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، بما في ذلك ٣ من حوادث الاختطاف، و ١٣ من حوادث سرقة السيارات، و ٩ من الاعتداءات المسلحة والسطو المسلح. وفي ٤ حزيران/يونيه، قام مسلحون مجهولو الهوية بمهاجمة قافلة تحرسها العملية المختلطة تتألف من ١١ شاحنة لبرنامج الأغذية العالمي و ٨ شاحنات وناقلة وقود تابعة للعملية المختلطة، جنوب غرب مدينة كتم في شمال دارفور. وقامت الشرطة الحكومية في اليوم التالي بإعادة السائق التابع لبرنامج الأغذية العالمي الذي اختطفه المهاجمون وشاحنته. وفي ٢ آب/أغسطس، قامت ميليشيا مسلحة، في محاولة لابتزاز المال، باختطاف سائقي الشاحنات العشر التي تعاقد معهم برنامج الأغذية العالمي لعدة أيام مع مركباتهم، شرق كبكابية بشمال دارفور، قبل أن تطلق سراحهم بعد تدخل الوالي. وفي اليوم نفسه، عثر على جثة أحد الموظفين الوطنيين لدى إحدى المنظمات غير الحكومية الدولية، الذي

اختطفه رجال مسلحون في ٣ حزيران/يونيه، في قرية عبد الشكور، غرب كتم في شمال دارفور. وفي ٨ أيلول/سبتمبر، في محلة كرينيك بالقرب من الجنينة، غرب دارفور، نصب مسلحون مجهولون كمينا لمركبة كانت تقل اثنين من المسؤولين الحكوميين وممثلي منظمة الصحة العالمية، مما أسفر عن مقتل السائق وأحد موظفي الأمن، ثم لاذوا بالفرار مع المركبة.

ما فرض على تحركات العملية المختلطة من القيود ومنع الوصول ورفض إصدار التصاريح اللازمة

٢٩ - لا تزال العملية المختلطة تواجه القيود المفروضة على التنقل وإمكانية الوصول ورفض منح التصاريح الأمنية اللازمة لتسيير دورياتها والاضطلاع بأنشطتها المقررة الأخرى. وقد واجهت العملية المختلطة ١٣ قيدا بالمقارنة مع ٢٤ خلال الفترة السابقة، واحتجت السلطات الحكومية بأن السبب الأكثر شيوعا لهذه القيود يتمثل في انعدام الأمن بسبب وجود الجماعات المسلحة. ويرجع الانخفاض في القيود في المقام الأول إلى توقف القتال بين الحكومة والجماعات المسلحة بسبب الأحوال الجوية. كما واجهت البعثة فرض قيود على الرحلات الجوية من خلال رفض الأجهزة الأمنية السودانية كشوف أسماء الركاب أو إلغاء العديد من الرحلات الجوية دون تقديم مبررات. فعلى سبيل المثال، تم إلغاء ثماني رحلات جوية منتظمة للعملية المختلطة في ٢٢ آب/أغسطس بسبب رفض الأمن القومي في مطار الفاشر الإفراج عن قوائم الركاب مما أدى إلى التأثير على ١٠٧ ركاب.

٣٠ - وبسبب التأخير والعوائق التي تفرضها الوكالات الحكومية على إصدار تراخيص شحن حصص الإعاشة لقوات العملية المختلطة من بور سودان منذ أيار/مايو ٢٠١٥، انخفض المخزون الاحتياطي للبعثة في ١٥ أيلول/سبتمبر، إلى نحو ٥٠ في المائة. وتم منع ما مجموعه ١٢٩ من حاويات حصص الإعاشة، مما أدى إلى تلف ١٤٨ طنا من المواد الغذائية مع ما يتبع ذلك من تأثير على مستوى التغذية المقدمة للقوة، وأيضا على استدامة المخزونات الاحتياطية لحصص الإعاشة.

منع وصول الجهات العاملة في المجال الإنساني والقيود المفروضة عليها

٣١ - لا تزال حالات التأخير في إجراء عمليات تقييم الاحتياجات بسبب القيود المفروضة على الوصول مصدر قلق كبير، وكذلك فيما يتعلق بجودة هذه العمليات والمدة التي تستغرقها بعد الحصول على الموافقة على الوصول، ولا سيما في جبل مرة. وفي الفترة الممتدة من نيسان/أبريل الى حزيران/يونيه، ذكر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في السودان أنه من أصل ١ ٤٥١ من الطلبات التي قدمت للحصول على تصاريح السفر بين الدول وداخل

الدولة، تم تأخير ٢٣٢ طلبا (١٦ في المائة) ورُفض ٦٧ طلبا (ما يقرب من ٥ في المائة). وشملت حالات الرفض، الوصول إلى المناطق الأكثر تضررا من النزاع حول جبل مرة، بما في ذلك بعض المواقع التي لم يتم التوصل إليها منذ أوائل عام ٢٠١٠. وتم تأخير أو رفض أو تقييد ما يقرب من نصف جميع طلبات السفر بين الدول. وعلاوة على ذلك، فإن نصف المنظمات أفادت بأنها قامت بتطبيق ”سلوك الامتناع الذاتي“ من خلال عدم تقديم الطلبات التي تعرف مسبقا أنها سترفض.

التأشيرات

٣٢ - لا يزال رفض وتأخير إصدار التأشيرات يؤثر سلبا على قدرة البعثة على نشر الأفراد وتنفيذ ولايتها. ووافقت الحكومة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على ٧٧٢ تأشيرة، بما في ذلك التأشيرات الممنوحة لـ ٢١ مدنيا، و ١٣٥ عسكريا، و ٢٨٢ من أفراد الشرطة، و ٢٠٥ مقاولين، و ١٠٦ من الاستشاريين والزوار الرسميين، و ٢٣ من المعالين. ورفض ما مجموعه ٥٢ طلبا للحصول على تأشيرات الدخول وتجديد تأشيرات الإقامة، بما في ذلك لملء الشواغر الحاسمة رفيعة المستوى، مثل المرشحين الذين وقع عليهم الاختيار لشغل وظيفة الموظف الرئيسي للشؤون الإنسانية والمستشار الأقدم في مجال حماية المرأة في مناسبتين لكل منهما، فضلا عن رئيس المكتب في جنوب دارفور. وكانت أكثر الأجزاء تضررا في هذا السياق، قسم الأمن برفض منح ١١ تأشيرة، وقسم حماية المدنيين التابع لمركز العمليات المشتركة، وقسم حقوق الإنسان برفض خمسة طلبات لكل منهما. وبالنسبة لقسم حماية المدنيين، يمثل هذا الرفض ما يقرب من ٤٠ في المائة من موظفيه الدوليين؛ وفي قسم حقوق الإنسان، لا تزال نسبة ٥٠ في المائة من الوظائف الدولية شاغرة بسبب الافتقار إلى التأشيرات وهناك سبعة طلبات لتأشيرة الإقامة لم يبت فيها حتى الآن؛ وفي مركز العمليات المشتركة، هناك ست وظائف شاغرة من أصل سبع وظائف، خمس منها بسبب مسائل تتعلق بالتأشيرات. وقد تم تأخير ١٣٢ طلبا أخرى قدمت خلال الفترة المشمولة بالتقرير دون رد. و لم يبت بعد منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق في خمس تأشيرات للموظفين، وهناك حالة واحدة تنتظر الرد منذ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

ثالثا – تنفيذ الولاية

ألف – تقديم الدعم لعملية سلام شاملة للجميع

الوساطة رفيعة المستوى

٣٣ – واصل القائم بأعمال الممثل الخاص المشترك/كبير الوسطاء المشترك خلال الفترة قيد الاستعراض، العمل مع حكومة السودان والحركات المسلحة غير الموقعة، بما فيها حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، على استئناف المفاوضات. وتمسكت الأطراف بمواقفها المتباينة فيما يتعلق بنطاق وشكل هذه العملية، ولا سيما فيما يتعلق باستخدام وثيقة الدوحة للسلام في دارفور كإطار للتفاوض.

٣٤ – وفي ٥ تموز/يوليه، اجتمع القائم بأعمال الممثل الخاص المشترك مع المسؤولين في وزارة الخارجية في الخرطوم، الذين أعربوا عن استعداد حكومتهم لاستئناف المناقشات مع الحركات المسلحة في دارفور، ولكن فقط في إطار وثيقة الدوحة للسلام في دارفور وفي الدوحة، بقطر، كمكان لعقد هذه المحادثات. وقد كرر الرئيس البشير هذا الموقف مجددا خلال اجتماعه مع الرئيس مبيكي في الخرطوم يوم ٣ آب/أغسطس. وأضاف الرئيس البشير أنه لن يعاد فتح المناقشات حول وثيقة الدوحة وأنه لم يعد للحركات المسلحة وجود في دارفور، باستثناء جيوب صغيرة يحتلها جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد.

٣٥ – وفي الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ أيار/مايو، أعرب قادة الحركات المسلحة الثلاث خلال مشاوراتهم مع القائم بأعمال الممثل الخاص المشترك التي جرت على هامش الاجتماع حول حقوق الأطفال في النزاع المسلح المعقود في شتادشلايننغ بالنمسا، عن قلقهم إزاء الجمود في عملية السلام في دارفور. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من أنهم أشاروا إلى استعدادهم للمشاركة في الحوار الوطني، فقد ذكروا أن ذلك ليس من أولوياتهم. وفي اجتماع المتابعة الذي عقد مع القائم بأعمال الممثل الخاص المشترك في باريس، يومي ١٤ و ١٥ آب/أغسطس، أقرت الحركات المسلحة بوجود بعض الجوانب الإيجابية في وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، ولكنها كررت تحفظاتها على استخدامها كأساس للمفاوضات. ووافقت الحركات على مواصلة المشاورات حول إمكانية وضع جدول للأعمال ومكان انعقاد المحادثات وتعهدت بتقديم مواقف مكتوبة في هذا الصدد، في أقرب وقت ممكن.

تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور

٣٦ - إن العواقب التي ترتبت على انقسام حركة التحرير والعدالة السابقة إلى حزبين سياسيين وغموض مستقبل السلطة الإقليمية لدارفور، قد أوجدت توترات خطيرة بين الأطراف الموقعة على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، وقوضت فرص تنفيذه. وبوصف كل من هذين الحزبين السياسيين الجديدين، حزب التحرير والعدالة القومي، برئاسة التيجاني السيسي رئيس السلطة الإقليمية لدارفور، وحزب التحرير والعدالة، برئاسة الأمين العام السابق لحركة التحرير والعدالة، بحر أبو قردة، جزءاً من الحكومة الجديدة التي عينها الرئيس البشير، فقد أُعطي كل منهما منصباً وزارياً على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات.

٣٧ - وفي ٢٨ حزيران/يونيه، وبعد شهور من التأمل في المستقبل، أصدر الرئيس البشير مرسوماً مدّد به مدة السلطة الإقليمية لدارفور عاماً واحداً. وكانت الحكومة تسعى من وراء ذلك إلى ضمان تنفيذ جميع أحكام وثيقة الدوحة المعلّقة، ولا سيما تلك المتعلقة بالاستفتاء الذي سوف يقرر الوضع الإداري النهائي لدارفور، غير أنه لم تُتخذ بعد أي خطوات لإنشاء لجنة الاستفتاء.

٣٨ - ومع التمديد للسلطة الإقليمية لدارفور، بدأت تنشأ خلافات بشأن وضع رئيسها، والشاغل الحالي لمنصب رئيسها، السيسي. وفي ٢٩ تموز/يوليه، أفادت التقارير بأن فصيل أبو قردة طلب من حكومة قطر التوقف تماماً عن تمويل السلطة الإقليمية لدارفور وجميع مشاريع وثيقة الدوحة لحين اتفاق الأطراف الموقعة عليها على برنامج عمل يأخذ في الحسبان انقسام حركة التحرير والعدالة وانضمام حركة العدل والمساواة السودانية إليها. وفي ٢٦ آب/أغسطس، وخلال حفل أقيم في الخرطوم للاحتفال ببدء المرحلة الجديدة للمشاريع في إطار صندوق دارفور لإعادة الإعمار والتنمية، نشبت مواجهة حامية بين أعضاء حزب التحرير والعدالة وحزب التحرير والعدالة القومي، التي نازع فيها أعضاء الحزب الأول في إسناد ٦٢٠ مشروعاً، وفي مشروعية القيادة الحالية للسلطة الإقليمية لدارفور. وفي ٥ أيلول/سبتمبر، وقّع حزب التحرير والعدالة وحركة العدل والمساواة السودانية مذكرة مشتركة تطلب إجراء مراجعة لأداء السلطة الإقليمية لدارفور في السنوات الأربع السابقة، بما في ذلك التحقيق في مزاعم الفساد. وقد جاء ذلك عقب الإعلان في ٣١ آب/أغسطس، عن مذكرة أخرى بشأن التعاون السياسي وقعها حزب التحرير والعدالة القومي وفصيل منشق عن حركة العدالة والمساواة السودانية برئاسة عبد الرحمن بنات.

٣٩ - وحدث تأخُّر أيضا في تنفيذ الترتيبات الأمنية النهائية بسبب عدم التزام الأطراف بأحكامه المتعلقة بمعايير الأهلية وقوام المقاتلين. ثم إن تسريح ١ ٥٠٠ مقاتل سابق من حركة

التحرير والعدالة وحركة العدل والمساواة السودانية في شرق دارفور وجنوب دارفور، والذي كان مقرراً بدؤه في حزيران/يونيه، بدأ في ٨ أيلول/سبتمبر، ومن المنتظر أن يستمر شهراً واحداً. هذا، ولم يتم بعد تنفيذ الالتزامات والمواعيد النهائية بموجب وثيقة الدوحة لتحويل الأموال إلى السلطة الإقليمية لدارفور من أجل تحقيق العدالة والمصالحة والتعويض وعودة النازحين واللاجئين.

٤٠ - وبدأت في ٣ حزيران/يونيه المرحلة الثانية لعملية الحوار والتشاور الداخلي في دارفور، وتم بنجاح الحوار المحلي في ١٧ محلية في شمال وجنوب ووسط وغرب دارفور. وجرى تأجيل الحوار في شرق دارفور بسبب الظروف الأمنية التي أعقبت الاقتتال بين طائفتي المعاليا والرزيقات الجنوبية. ولا يزال يتعين إجراء حوار محلي في المناطق المحلية المتبقية وعددها ٤٣ منطقة، وذلك بسبب نقص التمويل، بالرغم من جهود العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ولجنة تنفيذ عملية الحوار والتشاور الداخلي في دارفور، للتواصل مع الحكومة والمانحين في هذا الشأن. وفي ٨ أيلول/سبتمبر، وخلال الاجتماع العاشر للجنة متابعة تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، الذي عقد في الدوحة، أكدت قطر مجدداً، بوصفها رئيس اللجنة، على دور هذا الاتفاق باعتباره الإطار الرئيسي لتسوية نزاع دارفور، وأعربت عن استيائها من الانقسامات بين أطرافه الموقعة عليه. وتعهد الأطراف بالتعاون على تنفيذ أحكامه بالكامل.

باء - حماية المدنيين

تقديم الحماية المادية

٤١ - واصلت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور تقديم الحماية من خلال وجودها ودوريات بناء الثقة في المناطق المدنية، ولا سيما في مخيمات النازحين وبالقرب منها، وفي الأسواق، والقرى، كافلة بذلك أمن المناطق من أجل إدارة أنشطة الحماية والأنشطة الإنسانية. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، أسهم تواصل البعثة من الحكومة والحركات المسلحة في تحسين إمكانية الوصول إلى الفئات المستضعفة والمتضررة من السكان، وتيسير إيصال المساعدة الإنسانية للمحتاجين إليها.

٤٢ - وقد أجرى الأفراد العسكريون في العملية المختلطة ما مجموعه ٢١ ٢٦٧ دورية، شملت ١٣ ٠٤٧ دورية لحماية المدنيين، و ٢٥٧ دورية مسلحة لحراسة العمليات الإنسانية، و ٨ ٢٢٠ دورية لحماية العملية المختلطة. وقد شملت تلك الدوريات ما مجموعه ٥ ٩٧٣ قرية و ٨ ٢٢٠ مخيماً للنازحين. وأجرت شرطة العملية المختلطة ٩ ٢٩٨ دورية مقابل

٨١٩ ٦ دورية خلال نفس الفترة في عام ٢٠١٤، بما في ذلك ٨٦٩ ٤ دورية لبناء الثقة لمجتمعات النازحين و ٤٢٩ ٤ دورية لتلبية الاحتياجات الأمنية للنازحين، بمن فيهم النساء والأطفال، مع القيام في الوقت نفسه بجمع الحطب أو المشاركة في الأنشطة الزراعية. علماً بأن تلك الدوريات لم تعزز وجود البعثة في المناطق المدنية الحرجة، فحسب، بل أُتاحت أيضا الفرصة للتواصل بين عناصر العملية المختلطة، ومع الشركاء الحكوميين، لإجراء تقييمات لمخاطر الحماية، وجمع معلومات عن مؤشرات الإنذار المبكر.

٤٣ - وسعياً إلى منع الاشتباكات خلال الهجرة السنوية للماشية عبر شرق دارفور، قدمت العملية المختلطة دعماً مالياً وتقنياً لتعيين طرق الهجرة الثلاثة في تلك الولاية. كما قدّم الأفراد العسكريون للعملية المختلطة صهريجاً يسع ٠٠٠ ٤٠ لتر من الماء لتلبية الاحتياجات الأساسية من الماء للمجتمع المحلي في لبدو، في شرق دارفور.

٤٤ - وعلى سبيل متابعة بعثة التقييم المشتركة بين الوكالات إلى جلدو ونرتيتي في أوائل حزيران/يونيه، قامت العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري بتسليم مواد غذائية وغير غذائية لمجتمعات المشردين في المنطقة في ١٦ حزيران/يونيه، و ١٦ و ٢٦ آب/أغسطس. وواصلت البعثة مع العاملين في المجال الإنساني، تواصلها مع السلطات من أجل إتاحة الوصول إلى المنطقة بلا قيود وفي الوقت المناسب.

٤٥ - وتصدّت العملية المختلطة للتهديد الذي تمثله مخاطر المتفجرات، بتطهير المناطق التي يشتبه في خطورتها، وبعمليات إدارة سلامة الذخائر. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، تم تدمير ٤٩٧ من الذخائر غير المنفجرة و ١٢٣ من ذخائر الأسلحة الصغيرة في ١٨ قرية. وقدمت العملية المختلطة ما يزيد على ٣٠٠ دورة تثقيفية بشأن مخاطر مخلفات الحروب من المتفجرات، لما يزيد على ٠٠٠ ٢٥ مدني، بمن فيهم النساء والأطفال، على حين قامت البرامج الإذاعية بنقل رسائل للسلامة لنحو ٠٠٠ ٨٠ مدني.

الدعم اللوجستي والأمني للعمليات الإنسانية

٤٦ - قدمت العملية المختلطة ٢٥٧ دورية مسلحة للحراسة في شتى أنحاء دارفور، مقارنة مع ٦٧ دورية في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، لتيسير إيصال المساعدة الإنسانية، فضلاً عن بعثات التقييم والتوجيه في مختلف أرجاء دارفور. وقد قُدِّمت ١٩ من دوريات الحراسة تلك لبرنامج الأغذية العالمي، مما يسّر إيصال ٢٣١ ٤ طناً مترياً من الأغذية إلى المستفيدين منها.

٤٧ - وقامت وحدات الشرطة المشكلة للعملية المختلطة بتسع دوريات لحراسة شركاء العمل الإنساني، مما مكنهم من القيام ببعثات للتقييم والتوجيه إلى مخيمات النازحين. وقدمت البعثة المأوى للعاملين في المجال الإنساني في مرافقها السكنية في دارفور، وهي تواصل مشاركة بعض الوكالات في مكاتبها القطاعية ومواقع أفرقتها. وبقيت معدات الأعمال الإنسانية كالمركبات وسائر الأجهزة، مخزونة في مرافق العملية المختلطة.

تهيئة بيئة حمائية

٤٨ - ووثّقت العملية المختلطة ١١٣ حادثاً جديداً من حوادث انتهاكات حقوق الإنسان، شملت ٤٠٣ ضحايا (منهم ٢٩ من القُصَّر) مقارنة مع ١١٨ حادثاً شمل ٢٥٢ ضحية خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وتم إثبات ٥٣ حالة من حالات انتهاك حقوق الإنسان، على حين أن بقية الحالات وعددها ٤٨ حالة، من المرجح، رغم عدم إثباتها، أن تكون قد وقعت بناء على معلومات مؤكدة من مصادر مختلفة. ومن مجموع الحالات البالغ عددها ١١٣ حالة، شملت ٢٤ حالة ٢٨ ضحية يُزعم أن مرتكبيها هم من قوات الأمن الحكومية، وكيانات عميلة. أما الحالات المتبقية وعددها ٨٩ حالة، التي شملت ٣٥٧ ضحية، يُزعم أن مرتكبيها مسلحون مجهولو الهوية، يصفهم الضحايا بأنهم ”مسلحون عرب مجهولو الهوية“. وشملت انتهاكات الحق في الحياة ٣٢ حالة و ١١٦ ضحية، منهم ثلاثة قُصَّر، وشملت انتهاكات الحق في السلامة البدنية ٥٨ حالة و ٢٢٨ ضحية، منهم سبعة قُصَّر، ووقعت خمس حالات اختطاف شملت ٣٥ ضحية. وتم توثيق حالتين من حالات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين. وطال العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المتعلق بالتراعات، ١٨ ضحية (منهم خمسة قُصَّر) في ١٤ حالة، وتم تسجيل عدد من حالات الاعتداء الجنسي على النازحات وهن يقمن بجمع الحطب أو يعملن في الزراعة.

٤٩ - ولا يزال ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان يواجهون صعوبات في الحصول على الإنصاف القضائي بسبب عدد من العوامل، منها عدم اتخاذ الشرطة إجراءات لمباشرة التحقيقات وتقديم الجناة للعدالة. وقد أدى انخفاض معدل التحقيقات والمقاضاة إلى تشجيع الجناة على ارتكاب الجرم والإفلات من العقاب، وأسهم في إضعاف الثقة في نظام العدالة. فمن مجموع ١١٣ حالة موثقة، أُبلغت ٥٠ حالة إلى الشرطة السودانية من مناطق مختلفة في دارفور. ولم يجر التحقيق سوى في ١٢ حالة من الحالات الخمسين، مما أدى إلى إلقاء القبض على سبعة، غير أنه لم تشر أي تقارير إلى مقاضاة الجناة المقبوض عليهم. وفيما يتعلق بالحالات المبلغة المتبقية وعددها ٣٨ حالة، أفادت المقابلات وشهادات الضحايا و/أو الشهود أن السلطات الحكومية لم تتخذ أي إجراءات حيالها. وكما تم التأكيد عليه في الفترة

المشمولة بالتقرير السابق، لا تزال السلطات الحكومية تنحو باللائمة على نقص القدرات وانخفاض مستوى التبليغ عن الحالات، باعتبارهما السبب في انخفاض مستوى العمل الشرطي في هذا الصدد.

٥٠ - وقد اتّبعت الانتهاكات والإساءات الموثقة اتجاهات متفقة مع الأنماط التي كان معمولاً بها في السابق والمرتبطة بالتراع في دارفور. علما بأن الإفلات من العقاب، وانعدام الأمن بوجه عام، وانتشار الأسلحة، قد أذكى انتهاكات حقوق الإنسان والإساءات لها. ثم إن الآثار الجانبية للعنف الطائفي أدى إلى هجمات متزايدة ضد المدنيين مما نتج عنه وفيات وإصابات وفقد للممتلكات. ولاحظت العملية المختلطة اتجاهاً في الأحداث الموثقة المتعلقة بالتهديد المستمر الذي يمثله ”المسلحون العرب“ الذين كانوا موجودين داخل مخيمات النازحين أو على مقربة منها إضافة إلى أشخاص آخرين مجهولي الهوية، الذين يهاجمون المدنيين المشتغلين بالزراعة، ويحرمونهم بذلك من المصادر الأساسية للغذاء والدخل الذي يوفر لهم حدّ الكفاف.

٥١ - وواصلت العملية المختلطة التواصل مع السلطات الحكومية والقضائية لمعالجة مسألة الإفلات من العقاب، والالتقاء بالمدعي العام للفاشر والطويلة بشأن الحالات التي لم يبت فيها والمتعلقة بأعمال قتل مزعومة واعتداء بدني على المدنيين في شمال دارفور، والالتقاء برئيس الجمعية التشريعية لشمال دارفور، لمناقشة الإساءات المزعومة لحقوق الإنسان المتعلقة بالتراع بين قبيلتي البرتي وبني عمران. وقد أوضحت عملية أجرتها العملية المختلطة لوضع خريطة لمراكز الشرطة والسجون، وجود فجوات كبيرة في وجود الشرطة في دارفور، إذ لا يوجد سوى ٧٤ مركز شرطة و ٥٤ مركز شرطة فرعياً لخدمة ٧ ملايين نسمة. وإضافة إلى هذا العجز، أبرزت العملية المختلطة النقص المتطاول لوجود الشرطة في محليات كتم، والطويلة، وأمبرو، وكرنوي، في تواصلها مع سلطات الولاية. وكان من التطورات المستحقة للترحيب، إنشاء مركز شرطة سوداني في لبدو في شرق دارفور في آب/أغسطس.

٥٢ - وفي آب/أغسطس ٢٠١٥، قام مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بنشر تقرير عن الإفلات من العقاب والمساءلة في دارفور، لسنة ٢٠١٤، متناولاً انتهاكات حقوق الإنسان الموثقة من قبل العملية المختلطة خلال تلك السنة (ما مجموعه ٤١١ حالة)، ومقدماً تحليلاً للمصادر المستمرة للإفلات من العقاب، بما في ذلك التحديات أمام اللجوء إلى القضاء والحق في الانتصاف للضحايا في المنطقة. وعقب إعلان قيادة حركة العدل والمساواة في ١٦ آب/أغسطس أن الحكومة تعتزم إعدام سبعة من أعضائها كان قد قُبض عليهم في عام ٢٠١٠ بعد هجوم على قوات الاحتياط المركزية في جنوب دارفور وحكم عليهم بالإعدام،

تواصلت العملية المختلطة مع السلطات السودانية المعنية حاثة إياها على وقف عقوبة الإعدام، وأُبلغت لاحقاً بوقف أحكام الإعدام.

٥٣ - وفي تموز/يوليه، وبالتعاون مع السلطات المعنية، قامت العملية المختلطة بتدريب ما يزيد على ١٠٠ موظف قضائي، بمن فيهم مدّعون عامون، ومحامون وقضاة بالمحاكم الريفية، على التحقيقات الجنائية، والوساطة، ومنع نشوب النزاعات، وأدارت برامج للتوعية لتعزيز معرفة مسؤولي الولاية بحقوق الإنسان.

٥٤ - وفي ١٢ آب/أغسطس، أكدت الحكومة أنها سوف تساهم بمقدار ٣٠ في المائة من تكاليف تنفيذ الخطة الاستراتيجية الخمسية لنظام السجون في دارفور التي وضعت بدعم من العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري. هذا، وقد قامت سلطات السجون في دارفور بتنفيذ بعض توصيات العملية المختلطة في أعقاب الهروب من سجن زالنجي في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥، بما في ذلك إصلاحات البنية الأساسية، وتصنيف النزلاء، ونقل المجرمين الخطرين إلى مرافق ذات استحكامات أمنية مشددة. ولتعزيز أمن السجون، قامت العملية المختلطة في الفترة من ١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه، بتدريب ٣٠ موظفاً من موظفي السجون على مبادئ النظام الجيّد والمراقبة الجيدة، والتخطيط للطوارئ، وإدارة الكوارث، وآليات الإنذار المبكر وثلاثين من مديري السجون على تنظيم السجون وإدارتها على نحو إنساني.

٥٥ - وشمل تنفيذ المشاريع المجتمعية الكثيفة اليد العاملة للشباب الذين يعتبرون معرضين لخطر الانخراط في سلوكيات مناهضة للمجتمع، ٢٢ مشروعاً في مجال التدريب على المهارات المهنية والتدريب أثناء العمل في جميع ولايات دارفور، استهدفت ما يزيد على ١ ٥٠٠ شاب. وبدأت العملية المختلطة، بالتنسيق مع الأطراف المعنية، في إعداد برنامج للاستقرار المجتمعي من المقرر أن يتم في أيلول/سبتمبر. كما أتمت العملية المختلطة ١٨ مشروعاً من مشاريع الأثر السريع في شتى أنحاء دارفور لدعم الاحتياجات العاجلة للمجتمعات والسلطات المحلية في مجالات الصحة، والتعليم، والماء والصرف الصحي، في إطار مبادرات لبناء الثقة بين العملية المختلطة والسكان المحليين.

٥٦ - وقدمت العملية المختلطة تدريباً تقنياً إلى ٣٠٥ من ضباط الشرطة المحليين على إدارة مسرح الجريمة، والخفارة المجتمعية ومهارات استخدام الحاسوب، وأدارت صفوفا لتعلم الإنكليزية لما عدده ٢٠٦ ضباط شرطة. كما اتُّخذت تدابير لتحسين التعاون الأمني بين الأطراف المعنية. ولهذه الغاية، عقدت ٤٨ اجتماعا للجان السلامة المجتمعية لتعزيز أنشطة الخفارة المجتمعية في مخيمات النازحين، بدعم من ٢٧٧ دورية مشتركة مع متطوعي الخفارة المجتمعية في إطار مبادرات لمنع وقوع الجريمة في مخيمات النازحين. كما عقدت ٩٨ دورة

توعية بشأن منع وقوع الجريمة لفائدة الشرطة السودانية فضلا عن ١٤١ دورة توعية بشأن العنف الجنسي والجنساني لفائدة النازحين.

٥٧ - وتواصل بانتظام خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير بناء قدرات المجتمعات المضيفة على حماية حقوق الطفل وحماية الأطفال، فضلا عن تعزيز قدرة الهياكل المحلية لآليات التوجيه والإبلاغ بشأن الانتهاكات ضد الأطفال، بموجب قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥). وقد مكّن ذلك المجتمعات من أن تصبح أكثر تعاوناً وأكثر جرأة في الإبلاغ عن الانتهاكات ضد الأطفال، ومن ثم زاد عدد الانتهاكات المبلَّغ عنها. وفي إطار جهود البعثة لتوعية المقاتلين بحقوق الأطفال في حالات النزاع المسلح، قام القائم بأعمال الممثل الخاص المشترك بتيسير المشاورات بين ممثلي الخاص المعني بالأطفال والنزاع المسلح وبين الحركات المسلحة في دارفور في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٥ في ستاد شلينبغ، بالنمسا، بالتعاون مع المركز النمساوي لدراسات السلام وتسوية النزاعات. وفي غضون ذلك، أصدر قائدا جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد جيش تحرير السودان/فصيل مني ميناوي بياناً تعهداً فيه باتخاذ كل التدابير الضرورية لمنع وقوع أي انتهاكات ضد الأطفال في دارفور. ومن المنتظر عقب اجتماع متابعة يضم العاملين في المجال الإنساني، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

جيم - الوساطة لتسوية المنازعات على الصعيد المحلي

٥٨ - واصلت العملية المختلطة، بالتعاون مع السلطات الحكومية وسائر الأطراف المعنية، دعم الوساطة لتسوية النزاع الطائفي بتواصلها مع الحكومة على المستويين الوطني والمحلي، والوسطاء التقليديين، وشيوخ القبائل وقادة المجتمعات المحلية والمؤسسات المعنية في إطار السلطة الإقليمية لدارفور، وسائر الأطراف المعنية. وواصلت البعثة التأكيد على الإنذار المبكر والتدابير الوقائية وبناء القدرات وبذل الجهود لمعالجة الأسباب الجذرية لهذه المنازعات.

٥٩ - وفي أعقاب اندلاع العنف بين قبيلتي المعاليا والرزيقات الجنوبية في شرق دارفور، تواصلت العملية المختلطة مع مجلسي الشورى لكلا القبيلتين في الخرطوم وذلك في يومي ٢٨ و ٣١ أيار/مايو على التوالي، حاثة إياهما على الحوار ومناقشة إمكانية تجديد عملية المصالحة. وأثناء تعبئة شباب الرزيقات الجنوبية في أيار/مايو، تواصلت البعثة مع قادة السكان المحليين والسلطات المحلية لتخفيف حدة التوترات. وفي ٢٧ آب/أغسطس، أوفدت العملية المختلطة بعثة تقييم إلى محلية أبوكادنكا للمرة الأولى منذ خمس سنوات، وتواصلت مع السلطات بشأن احتمالات إنشاء موقع جديد لفريق البعثة في المنطقة. كما قامت العملية المختلطة في ٢ أيلول/سبتمبر بتيسير بعثة لحاكم شرق دارفور إلى أبوكادنكا للتواصل مع قبيلة المعاليا.

٦٠ - كذلك، تواصلت العملية المختلطة، طوال الأزمة الأخيرة التي نشبت بين قبيلتي البرتي والزيادية في شمال دارفور، مع قادة المجتمع والسلطات المحلية، بما في ذلك معتمد محلية الملهى وقبيلة الميدوب، التي كانت تتصدر جهود الوساطة السابقة، والشخصيات القبلية ذات النفوذ في الخرطوم، والإدارات المحلية في الخرطوم، والسلطة الإقليمية لدارفور، لتيسير التوصل إلى وقف للأعمال العدائية وتشجيع المصالحة. وفي ٩ و ١١ و ١٤ تموز/يوليه أوفدت البعثة بعثات متكاملة للتقييم وبناء الثقة إلى عين الدس، وحلة أحمد شايب، وقرى أخرى متضررة من النزاع في منطقة مليط.

٦١ - وبغية تخفيف حدة النزاع المتجدد الذي نشب بين قبيلتي الهبانية والرزيقات الجنوبية في تموز/يوليه، تواصلت العملية المختلطة مع الأطراف المعنية الرئيسية، بما في ذلك القادة المحليون والحاكم السابق لجنوب دارفور والمسؤولون الحكوميون الحاليون. هذا، وقد دُعيت البعثة للمشاركة في فرقتي عمل خاصتين لكلا القبيلتين بهدف إيجاد حل دائم للنزاع. وفي ٢٤ تموز/يوليه، قامت البعثة المختلطة بتيسير سفر فرقة عمل قبيلة الهبانية إلى محلية السنطة لتقييم الحالة الإنسانية فيها، والتشجيع على تسريح الشبان المحليين، وعودة المشردين والتمهيد لعقد عملية مصالحة.

٦٢ - وسعياً إلى منع نشوب نزاعات موسمية، تواصلت العملية المختلطة مع الأطراف المعنية المحلية للتشجيع على التعايش السلمي بين المجتمعات الزراعية والرعوية. كما قامت العملية المختلطة بدعم عمل لجان الحماية الزراعية، ولجان التعايش السلمي والإدارة المحلية والسلطات المحلية في دارفور لتشجيع الحوار والحصول المشترك على الموارد الطبيعية، بما في ذلك دعم اللجان المشتركة بين كل من قبيلتي المساليت والفلاتة وقبيلتي الفلاتة والسلامات.

رابعا - تنفيذ توصيات الاستعراض الاستراتيجي

ألف - زيادة الفعالية والترشيد

٦٣ - واصلت البعثة تنفيذ التوصيات الواردة في تقريري الخاص المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٤ (S/2014/138) للمضي في تحسين قدراته وفعاليته. ويوجد حالياً للعملية المختلطة ٤٠ وحدة مشورة (٢٧ وحدة عسكرية و ١٣ وحدة شرطة مشكلة). ولا تزال المعدات المملوكة للوحدات على درجة مرضية من الصلاحية بنسبة ٩٢ في المائة بلغتها خلال الفصل السابق. غير أنه لا تزال توجد عيوب في المعدات وصلاحيتها في بعض الوحدات، بسبب البلى والاستعمال والتأخر في نشر المعدات بسبب إجراءات التخليص الجمركي والتعاقد الحكومية.

٦٤ - وبتعاون موظفو الأمانة العامة والبعثة تعاوناً وثيقاً لإتمام المرحلة الأخيرة لعملية ترشيد شؤون الموظفين المدنيين التي تشمل إلغاء ٤٨٨ وظيفة (١٠ وظائف دولية، و ٤٧٦ وظيفة وطنية ووظيفتي متطوعين من متطوعي الأمم المتحدة) بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وواصلت الأفرقة العاملة التي أنشئت بالمقر وفي البعثة عملها في إعداد ومزامنة الخطوات الضرورية لضمان سلاسة العملية وسهولتها، ودعم الموظفين الذين سوف يتأثرون بعملية الترشيد هذه.

٦٥ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥، قامت العملية المختلطة بتنفيذ استراتيجية جديدة للاتصالات تعتمد سياسة إعلامية تتسم بمزيد من الاستباقية والقوة والجزم، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي بصورة أكثر فعالية، وتعزيز قنوات الاتصال الداخلية وإعداد مجموعة من الرسائل المخصوصة بحسب المواضيع والجماهير المعنية. وتهدف الاستراتيجية إلى سرد إنجازات العملية المختلطة سرداً دقيقاً على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية والشفافية.

باء - نقل المهام الصادر بها تكليف إلى فريق الأمم المتحدة القطري واستراتيجية الخروج

٦٦ - عملاً بقراري مجلس الأمن ٢١٧٣ (٢٠١٤) و ٢٢٢٨ (٢٠١٥)، بدأت العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري إعداد خطة تنفيذية للنقل التدريجي والمرحلي للمهام إلى الفريق القطري بعد تنقيح أولويات البعثة. وتم خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير إنشاء آليات التنسيق المشتركة الضرورية لرصد وتنفيذ كل من عملية النقل والإطار الاستراتيجي المتكامل للتعاون بين البعثة المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦. وتم تقسيم العمل في خطة تنفيذ النقل إلى ثلاث مراحل هي: أنشطة البعثة الصادر بها تكليف والتي سوف يشترك الطرفان في القيام به، والأنشطة التي سوف تُنقل إلى الفريق القطري، وتحديد المتطلبات الضرورية للنقل (بما في ذلك الموارد المالية والبشرية، والمنظمات غير الحكومية الشريكة، والظروف الأمنية، وتعاون الحكومة، وما إلى ذلك)، وإعداد جدول زمني مطابق.

٦٧ - ووفقا للتحليل الاستراتيجي الذي عُرض على المجلس في تقريري السابق المؤرخ ٢٦ أيار/مايو (S/2015/378)، قامت العملية المختلطة والفريق القطري بحصر المهام المحددة وإتمام المرحلة الأولى للعملية. وفي هذا السياق، وعملاً بقرار مجلس الأمن ٢٢٢٨ (٢٠١٥) قاما أيضا بإنشاء آلية تنسيق لشؤون سيادة القانون تنضوي تحت لواء مركز الاتصال العالمي الذي سوف يوجه أنشطتهما المشتركة في قطاعات الشرطة والعدالة والإصلاحيات لضمان النقل المتدرج لتلك المهام على نحو منسَّق ومحكم. علماً بأن الأنشطة المتعلقة بالدعوة وبناء

القدرات للحكومة فيما يتصل بمنع ومواجهة العنف الجنسي والجنساني وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، التي أوقفتها البعثة بالتدريج وفقا للاستعراض الاستراتيجي للعملية المختلطة في عام ٢٠١٤، يجري تسلُّمها بالكامل من قبل صندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، على التوالي. ومن المنتظر أن يتم بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، استكمال المرحلة القادمة من العملية، ألا وهي تحديد المتطلّبات الضرورية، بما فيها خيارات وطرائق تمويل النقل.

٦٨ - وعملاً بقرار مجلس الأمن ٢٢٢٨ (٢٠١٥) وبياني مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي اللذين اعتمدا في الجلستين ٥١٦ و ٥٢٩ المعقودتين في ٢٢ حزيران/يونيه و ٣١ تموز/يوليه على التوالي، قامت الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي بدعوة حكومة السودان إلى إجراء مشاورات سياسية رفيعة المستوى لرسم الخطوات الملائمة لاستراتيجية للخروج وعملية هذه الاستراتيجية وشكلها، على أساس المعايير المرجعية الحالية للبعثة. وسوف تعقد هذه المشاورات في نهاية أيلول/سبتمبر على هامش الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.

خامسا - الجوانب المالية

٦٩ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٦٩/٢٦١ باء، المؤرخ ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥، مبلغ ١ ١٠٢,٢ مليون دولار للإنفاق على العملية المختلطة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

٧٠ - وفي ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥، بلغت الاشتراكات المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص للعملية المختلطة ٦٦٣,٢ مليون دولار. وبلغ إجمالي الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ ٤ ٤٠٤,٢ مليون دولار. وتم سداد تكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات للحكومات المساهمة بها عن الفترتين الممتدتين حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥ و ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥، على التوالي، وفقا لجدول السداد الفصلي.

سادسا - ملاحظات

٧١ - إن استمرار عدم إحراز تقدم نحو حل سياسي للنزاع في دارفور هو أمر مثير لبالغ القلق، مع استمرار الاقتتال بين الحكومة والحركات المسلحة الذي يعاني منه سكان دارفور. فمن مجموع السكان الذي يبلغ سبعة ملايين، يعتمد ٤,٤ مليون على معونة الإغاثة للبقاء على قيد الحياة، بمن فيهم ٢,٦ مليون نازح.

٧٢ - ومع الترحيب بإعلان الحكومة عزمها إعلان وقف لإطلاق النار مدة شهرين في دارفور، وفي ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، فإن عودة المشردين إلى مواطنهم الأصلية يتطلب جهداً متواصلاً من الأطراف المتحاربة لتحقيق حل سياسي للتراع. وفي هذا الصدد، أثني على الجهود التي يبذلها الممثل الخاص المشترك لإحياء عملية السلام في دارفور بتواصله مع الحركات غير الموقّعة على الاتفاق، دعماً للوساطة المتزامنة التي يقودها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، وتشجيع كل الأطراف على دعم تلك الجهود بغية الاستئناف العاجل للمباحثات المباشرة بشأن دارفور. كما أُعرب عن كامل دعمي للفريق الذي يواصل مع العملية المختلطة ومبعوثي الخاص للسودان وجنوب السودان، استكشاف خيارات لإيجاد حلول بالتفاوض للتراعات في السودان. ولا يوجد حل عسكري للتراع في دارفور. ومن ثم، فإنني أكرر دعوتي الحكومة والحركات المسلحة في دارفور إلى استئناف المباحثات المباشرة على الفور. بدون أي شروط مسبقة، بغية تحقيق تسوية بالتفاوض للأزمة.

٧٣ - ولا زلت شديد القلق إزاء تصاعد التراع الطائفي وأثره المدمر على السكان المدنيين في دارفور. وفي هذا الصدد، أُرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة لاحتواء آثار الاقتتال بين القبائل المحلية خلال الأشهر الثلاثة الماضية. وكبح استمرار المعدلات المرتفعة للجريمة. غير أنه ينبغي للحكومة أيضا استكمال هذه الجهود بوضع استراتيجية شاملة لمعالجة الأسباب الجذرية لهذه التراعات، بما في ذلك إجراء مشاورات شاملة جامعة مع المجتمعات المحلية، ووضع أطر قانونية وسياسية ملائمة لتعزيز قطاعي العدالة وإنفاذ القانون. وسوف تواصل العملية المختلطة تقديم دعمها في هذا الصدد.

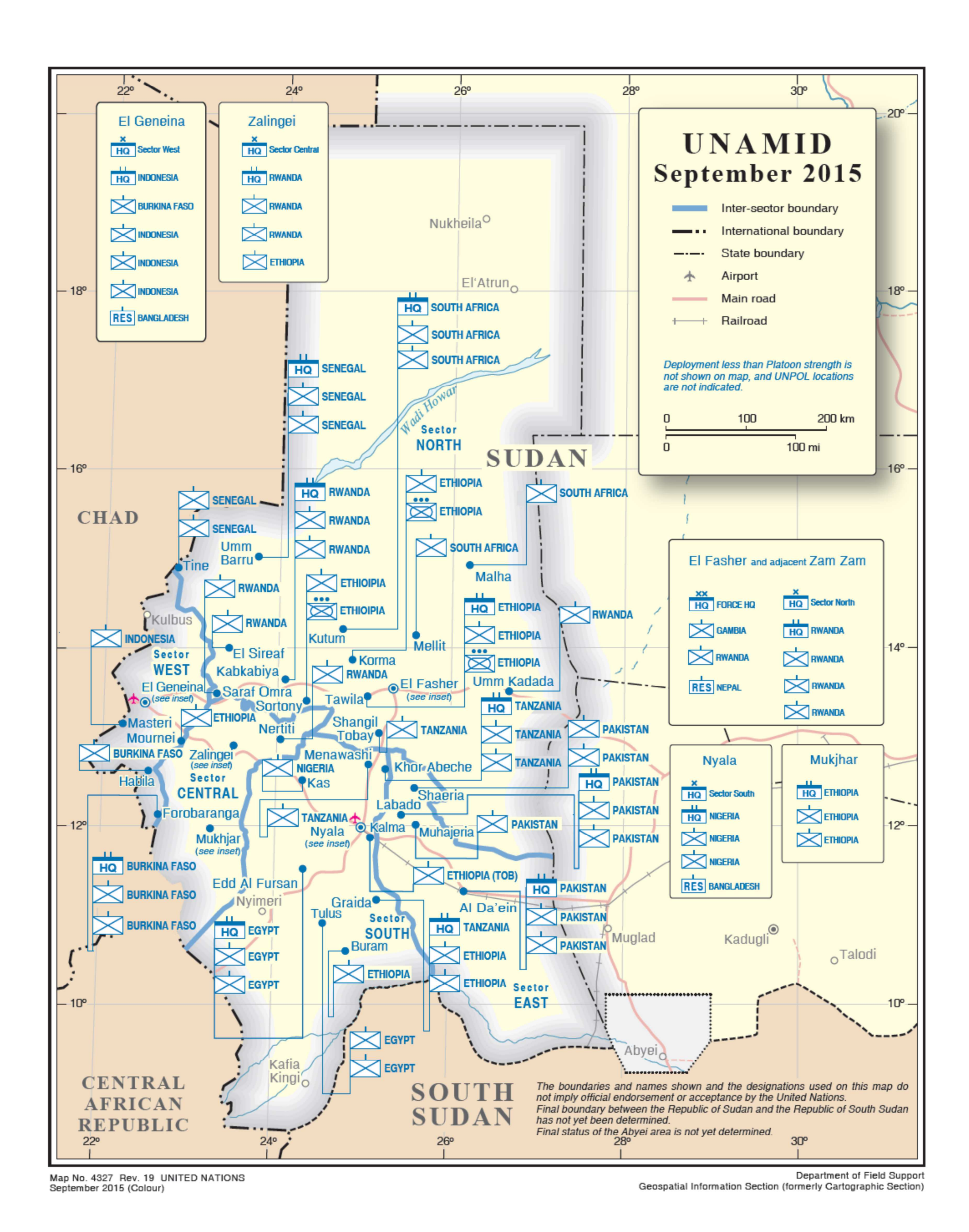
٧٤ - وإن تمديد مدة السلطة الإقليمية لدارفور عاماً إضافياً، يعد خطوة نحو ضمان استمرار تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور وما يترتب عليه من منافع لشعب دارفور. ومن المهم للأطراف الموقعة على الاتفاق التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مستقبل قيادة السلطة الإقليمية لدارفور لضمان التنفيذ المستمر لوثيقة الدوحة. وأشكر حكومة قطر لدعمها المستمر لوثيقة الدوحة.

٧٥ - ومما يدعو إلى التفاؤل، ذلك التقدم الذي أُحرز في تنفيذ الحوار والتشاور الداخلي في دارفور، وبخاصة استكمال المرحلة الأولى للعملية وبدء المرحلة الثانية. وفي هذا الصدد، أهيب بحكومة السودان إنجاز تعهدها. وطلب الدعم من جميع الأطراف المعنية، والمانحين، والمؤسسات بتوفير الأموال اللازمة لضمان التنفيذ الناجح لهذه العملية وسائر مشاريع التنمية والإنعاش في دارفور.

٧٦ - وأدين الهجمات المستمرة التي تقوم بها عناصر إجرامية على موظفي الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة العاملة في المجال الإنساني في دارفور، وأحث الحكومة على النهوض بمسؤولياتها في هذا الصدد بتوفير الحماية وضمان التحقيق في تلك الحالات وتقديم الجناة إلى العدالة. ويؤسفني أن الحكومة والحركات المسلحة لا تزال تقيد وصول العملية المختلطة والعاملين في المجال الإنساني إلى السكان المستضعفين في دارفور. كما يؤسفني استمرار رفض الحكومة طلبات منح تأشيرات لموظفي العملية المختلطة والتأخر في منحها، مما يحول دون نشر موظفين أدوارهم بالغة الأهمية. وأطلب دعم مجلس الأمن في حث الحكومة على الامتثال لأحكام اتفاق مركز القوات وتمكين البعثة من إنجاز ولايتها.

٧٧ - وختاماً، أود أن أزجي الشكر إلى القائم بأعمال الممثل الخاص المشترك/كبير الوسطاء المشترك، أبيودون أولوريمي باشوا، وإلى جميع موظفي العملية المختلطة، والأمم المتحدة، والدوائر الإنسانية، الذين يواصلون، في مواجهة عناء شديد، جهودهم التي لا تعرف الكلل لتحسين حياة شعب دارفور. كما أُثني على مبعوثي الخاص للسودان وجنوب السودان، هايلي منكريوس، ورئيسي فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، ثابو مبيكي وعبد السلام أبو بكر، لما يبذلانه من جهود متواصلة لتسوية نزاع دارفور.

خريطة


UNAMID
September 2015
Inter-sector boundary
International boundary
State boundary
Airport
Main road
Railroad
Deployment less than Platoon strength is not shown on map, and UNPOL locations are not indicated.
0 100 200 km
0 100 mi
SUDAN
CHAD
CENTRAL AFRICAN REPUBLIC
SOUTH SUDAN
Sector NORTH
Sector WEST
Sector CENTRAL
Sector SOUTH
Sector EAST
El Geneina
Zalingei
El Fasher and adjacent Zam Zam
Nyala
Mukjhar
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Final boundary between the Republic of Sudan and the Republic of South Sudan has not yet been determined.
Final status of the Abyei area is not yet determined.
Map No. 4327 Rev. 19 UNITED NATIONS
September 2015 (Colour)
Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)